مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

# سيناريوهات الشمال السوري:

# بوادر التصعيد وفرص المنطقة الآمنة

ورقة تحليلية على إثر انعقاد حلقة نقاشية أقامها مركز الحوار السوري حملت نفس العنوان

بحضور عدد من الباحثين والفاعلين

http://sydialogue.org/ar/news/63

الثلاثاء 4 شعبان 1440 هـ - 9 نيسان 2019 م

## المحتويات

ملخص: ..... 2
مقدمة: ..... 3
أولاً: واقع عمل الحكومة المؤقتة في الشمال السوري: ..... 4
ثانياً: العوامل التي سهلت تمدد هيئة تحرير الشام في محافظة ادلب: ..... 6
1-تقاعس بعض الفصائل عن القتال وفشل قدرتها على الحشد: ..... 6
2-تغير العوامل التي أدت للصمود في المواجهة العسكرية السابقة: ..... 6
3-ضعف الاستعداد النفسي والفكري عند مقاتلي الفصائل: ..... 7
4-ضعف التأييد الاجتماعي لفكرة قتال هيئة تحرير الشام: ..... 7
5-تفوق الخطاب العقائدي على الخطاب السياسي: ..... 8
6-الأداء الإعلامي: الغلبة لماكينة إعلام هيئة تحرير الشام ..... 8
7-البراغماتية السياسية لهيئة تحرير الشام: ..... 8
8-ضعف الصف الداخلي لحاضنة الثورة: ..... 9
ثالثاً: تداعيات تمدد هيئة تحرير الشام على معظم مناطق إدلب: ..... 9
1-تداعيات تمدد هيئة تحرير الشام على المستوى الخدمي: ..... 10
2-تداعيات تمدد هيئة تحرير الشام على المستوى السياسي: ..... 10
3-تداعيات تمدد هيئة تحرير الشام على المستوى الأمني: ..... 11
رابعاً: مستقبل العملية السياسية السورية وأوراق الضغط المتاحة: ..... 14
1-بين اللجنة الدستورية والانتقال السياسي: ..... 15
2-البيئة الآمنة والمحايدة المفقودة: ..... 16
خامساً: اقتراحات وتوصيات: ..... 17

**ملخص:**

تسبب العدوان الأخير الذي شنته هيئة تحرير الشام على بعض الفصائل العسكرية مطلع العام الحالي، والذي انتهى بتمدد هيئة تحري الشام وسيطرتها على معظم المناطق المحررة في محافظة ادلب، بتداعيات وآثار واضحة على المستوى السياسي والعسكري والخدمي للمنطقة، وهو ما ظهر جلياً في التصريحات السياسية الروسية التي تشير إلى احتمال انهيار وشيك لاتفاق "سوتشي" التركي الروسي، وعودة التصعيد العسكري في المنطقة لإنهاء وجود "الجماعات الإرهابية".

يحاول هذا التقرير الوقوف على الأسباب والعوامل التي مكنت هيئة تحرير الشام من إحكام سيطرتها على معظم محافظة ادلب وما حولها، والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة للمنطقة، وانعكاس هذا التغير الحاصل في ميزان القوى العسكرية على العملية السياسية.

ناقش التقرير في قسمه الأول واقع عمل الحكومة المؤقتة في هذه المنطقة خلال السنوات الماضية، مستعرضاً الصعوبات التي اعترت عملها، وبعض الأخطاء التي أضعفت أثرها ووجودها، ومشيراً إلى العوامل الخارجية التي تعرضت لها، والتي أدت إلى ضعف نفوذها الإداري عن المنطقة.

وحلل القسم الثاني من التقرير العوامل التي سهلت تمدد هيئة تحرير الشام في محافظة إدلب، والتي كان من أبرزها: تقاعس بعض الفصائل عن القتال، وفشل قدرتها على الحشد، إلى جانب ضعف الاستعداد النفسي والفكري لدى عناصرها، فضلاً عن ضعف التأييد الاجتماعي لفكرة قتال هيئة تحرير الشام، مع تفوق الخطاب العقائدي على الخطاب السياسي.

بينما ناقش القسم الثالث من التقرير تداعيات تمدد هيئة تحرير الشام من النواحي الخدمية والسياسية والأمنية. فمن الناحية الخدمية، تسبب هذا الأمر في توقف الدعم عن الكثير من المرافق الطبية والتعليمية من جهة، أما من الناحية السياسية، فقد سمح لروسيا بزيادة الضغط على تركيا وإحراجها كونها الضامن في مناطق المعارضة، وأرسل رسالة غير مباشرة للمجتمع الدولي تظهر هيئة تحرير الشام كقوة متماسكة صاحبة نفوذ وقرار لا يمكن استثناؤها من أي حل سياسي. أما من الناحية الأمنية والعسكرية، فقد تسبب هذ التمدد برفع وتيرة التهديدات الروسية تجاه المنطقة، وتزايد الخروقات وعمليات الاستهداف التي تتعرض لها،

وتعرض القسم الرابع من التقرير لواقع العملية السياسية وتطوراتها الأخيرة، وأثر هذه التغيرات الميدانية على مسارها الحالي، مستعرضاً تطورات تشكيل اللجنة الدستورية والعقبات التي تعتريها وبعض الآراء والتوقعات حولها، متطرقاً إلى متطلبات البيئة الآمنة اللازمة لتنفيذ مخرجات هذه اللجنة والتي لا تزال مفقودة حتى الآن.

واختتم التقرير بمجموعة من التوصيات التي طرحها حضور الندوة والتي من شأنها تمكين الاستقرار في الداخل السوري، وتقوية مؤسسات قوى الثورة والمعارضة في المجالات الإدارية والسياسية والعسكرية، بما يساهم في تعزيز موقف المعارضة السياسية التفاوضي.

## مقدمة:

في مطلع عام 2019 شنت هيئة تحرير الشام عدواناً مباشراً على فصائل الجبهة الوطنية للتحرير بعدة ذرائع بهدف بسط سيطرتها العسكرية والخدمية والسياسية على المنطقة. وقد استمرت المعارك مدة 9 أيام، انتهت بتوقيع الطرفين[1] اتفاقاً يقضي بوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الأسرى، وبتبعية غالبية المناطق في محافظة إدلب ومحيطها لـ "حكومة الإنقاذ" الذراع المدني لهيئة تحرير الشام، بالإضافة إلى انسحاب عدد من الفصائل من مقراتها باتجاه مناطق درع الفرات. وقد سمح ذلك، لهيئة تحرير الشام بالسيطرة على 75 % من مساحة المناطق المحررة في محافظة ادلب وما حولها[2].

لم تتأخر الآثار السياسية والعسكرية والخدمية لهذا التمدد في الظهور؛ فعلى الصعيد السياسي تتالت التصريحات الدولية بشأن مستقبل إدلب[3]، وعلى الصعيد العسكري ازدادت وتيرة قصف الميليشيات التابعة لروسية لمناطق ريف إدلب[4]، أما على الصعيد الإنساني، فأعلنت عدة منظمات دولية إيقاف دعمها لمشاريع إنسانية في تلك المنطقة[5].

في ظل هذه الأجواء أتت قمة سوتشي الثلاثية بتاريخ 2019/2/14، وكان الوضع في شمال سوريا موضوعها الرئيس.

بهدف الوقوف على تداعيات تمدد هيئة تحرير الشام على مناطق واسعة من محافظة ادلب، وتأثير ذلك على مستقبل المنطقة خصوصاً ومستقبل العملية السياسية عموماً، ومناقشة أبرز مخرجات قمة سوتشي المشار إليها آنفاً، أقام مركز الحوار السوري ندوة حوارية بعنوان: "سيناريوهات الشمال السوري: بوادر التصعيد وفرص المنطقة الآمنة"، وذلك في مدينة أنطاكيا يوم 15 جمادى الآخرة 1440هـ، الموافق لـ 2019/2/20م.

وقد تضمنت الندوة محورين أساسيين، ناقش المحور الأول الأسباب والظروف التي ساعدت هيئة تحرير الشام في بسط نفوذها في غالبية محافظة ادلب وما حولها، في حين ركز القسم الثاني على مناقشة الآثار المتوقعة لذلك سياسياً وعسكرياً وإنسانياً، ومستقبل الشمال السوري في ضوء هذه التطورات.

---

[1] وقع الاتفاق كلاً من أحمد عيسى الشيخ "قائد صقور الشام" وجابر علي باشا "قائد حركة أحرار الشام الإسلامية".
للاطلاع على صورة عن الاتفاق الموقع، ينظر: عروة خليفة، بنادق الهيئة تفرض "الإنقاذ" المفخخ على إدلب، موقع الجمهورية، 10-1-2019، رابط التقرير: https://bit.ly/2OuHFd8.

[2] سوريا: هيئة تحرير الشام تسيطر على منطقة إدلب بعد اتفاق على وقف إطلاق النار، موقع فرانس 24، 10-1-2019، https://bit.ly/2RywNQm.

[3] صرح وزير الخارجية التركي بأنه: "بلاده قد تنفذ عملية عسكرية مشتركة ضد "جبهة النصرة" بالاشتراك مع روسيا في حال الضرورة"، كما صرحت وزارة الدفاع الروسية بأنه: "لا يمكن السكوت عن الارهاب في محافظة إدلب".
ينظر: هبة محمد، هل نشهد «حرباً» تركية روسية مشتركة ضد «تحرير الشام» في إدلب؟، القدس العربي، 11-1-2019، الرابط: https://bit.ly/2UYUQ8E.

[4] يمان خطيب، إدلب.. قصف ونزوح ومخاوف من الأسوأ، الجزيرة نت، 8-2-2019، الرابط: https://bit.ly/2Ght8QP.

[5] القطاع الطبي في إدلب يواجه خطر التوقف، موقع الجمهورية، 18-1-2019، الرابط: https://bit.ly/2FBS5F0.

أُعد هذا التقرير الموضوعي من خلال اتباع قاعدة "تشاتام هاوس"[6]، ومن دون التقيد بالترتيب الزمني للعرض والمداخلات، حيث استخدم التقسيم الموضوعي بقصد ترتيب الأفكار بما يساعد القارئ -قدر المستطاع- على فهم المضمون.

يتضمن التقرير خمسة أقسام، تحدث الأول عن واقع عمل الحكومة المؤقتة في الشمال السوري، وبيّن الثاني مجموعة العوامل التي ساعدت هيئة تحرير الشام على بسط سيطرتها على مناطق واسعة، فيما ناقش القسم الثالث تداعيات هذه التغيرات الميدانية على المستوى الخدمي والسياسي والأمني، وقدم القسم الرابع قراءة في مستقبل العملية السياسية، والملفات المطروحة على الطاولة، وصولاً إلى عدد من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تحسين الوضع السوري على النطاق المحلي والتفاوضي في القسم الخامس.

## أولاً: واقع عمل الحكومة المؤقتة في الشمال السوري:

بدأت الندوة قسمها الأول بمداخلة مجدولة لمسؤول رفيع المستوى في الحكومة السورية المؤقتة، استعرض فيها واقع محافظة ادلب من الناحية الخدمية والإدارية، حيث قدم شرحاً لمسيرة عمل الحكومة خلال المدة السابقة، والصعوبات التي اعترضت عملها، حيث أكد أن الحكومة منذ إنشائها اعتبرت أن هدفها ومهمتها الأساسية تثبيت السوريين في الداخل ، ودعم القطاعات الخدمية الضرورية كقطاع الصحة والتعليم والزراعة إلى جانب المجالس المحلية والجيش الوطني، وبالتالي قامت الحكومة المؤقتة باختيار كوادرها بناء على الكفاءات وبعيداً عن المحاصصة، وحرصت على أن يكون جُلّ عملها في الداخل، الأمر الذي كلفها قرابة 200 شهيد من كوادرها المختلفة ضمن المكاتب والهيئات التابعة لها، وتعرضت للقصف والاستهداف المباشر خلال اجتماعاتها لأكثر من 30 مرة.

وسعت الحكومة المؤقتة خلال الفترة السابقة لمراجعة كافة القوانين السورية، بالتعاون مع مختصين في الشريعة وممثلين عن الفصائل، خاصة ما يتعلق بقوانين التربية والتعليم، حيث قطعت في هذا المجال شوطاً كبيراً، وبدأت بتطبيق بعض القوانين على أرض الواقع، إلا أن اعتداءات هيئة تحرير الشام أوقفت هذا التوجه وعطلت عمل الحكومة.

واعتبر عضو الحكومة المؤقتة أن الضعف الإداري لمكاتب الحكومة المؤقتة في الداخل لا يعود لتعديات هيئة تحرير الشام عليها فقط، وإنما ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية على زعزعة تماسك تلك المكاتب وإضعاف نفوذها أيضاً، فعلى سبيل المثال لم تثمر محاولات الحكومة بناء علاقات مع الجهات المدنية والعسكرية بتحقيق نتائج ملموسة، نظراً لتحكم منطق المنفعة المادية، فقد كانت فكرة المشاركة الاجتماعية سواء الفردية أو المؤسساتية في بناء مؤسسات الدولة غائبة مالم تقترن بدعم مادي أو تمويل.

[6] يقصد بقاعدة "تشاتام هاوس" بأنه: «حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونوا احراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن من دون كشف هوية المتحدث أو انتماءه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه بغض النظر عن أشخاصه.
للتوسع حول هذه القاعدة، ينظر: قاعدة تشاتام هاوس، ويكيبيديا.

وأشار مسؤول الحكومة المؤقتة إلى أن الحكومة فشلت أيضاً في خلق ارتباط وانتماء مع المؤسسات التي بنتها، فلم تتعامل الأخيرة معها كجزء من كل، فعلى سبيل المثال سعت الحكومة على مدى عامين لإنجاح فكرة الجيش الوطني، وبذلت جهودها من أجل تشكيله، إلا أنها لم تجده مسانداً لها في وقت الشدة، ولم يتحرك هذا الجيش عندما حوصر أعضاء الحكومة المؤقتة في دارة عزة، بل تجاهل الأمر وكأنه لا يعنيه.

ومن جهة أخرى ساهمت سياسة التخوين السائدة في المجتمع السوري بإضعاف الحكومة وإسقاط شخوصها من قبل الجهات المدنية والعسكرية وحتى بعض الجهات الشرعية، وفُسرت بعض المواقف والقرارات على أنها شكل من أشكال الخيانة، مستبعدة أن يندرج هذا الموقف كخطأ بشري يمكن أن يقع فيه الجميع.

كما تعرضت الحكومة ومسؤوليها إلى هجوم واتهامات من أعضاء محسوبين عليها، وتمت المزايدة على عملهم في معظم الأحيان، واتهامهم بأنهم بعيدون عن الداخل واحتياجاته، حيث ثبت لاحقاً أن معظم الجهات التي كانت تنتهج سياسة الهجوم على الحكومة، كانت أول من انقلب عليها وعلى الثورة، وعادت إلى حضن النظام من خلال توقيعها اتفاقيات المصالحة وتسوية الأوضاع، وهو أمر تتحمل الحكومة جزءاً من المسؤولية تجاهه، إذ أن غياب وجود جهاز رقابي استخباراتي يتوثق من سيرة الموظفين وولائهم للثورة، أدى إلى وصول أشخاص منتفعين إلى مناصب إدارية ،لم يؤمنوا بمبادئ الثورة ولم يحرصوا على إنجاحها.

وأوضح مسؤول الحكومة المؤقتة أن الكثير من الجهات المدنية، كانت تتجنب أو ترفض التعامل مع الحكومة، أو تفضل التعامل معها خفية ودون إعلان، بحجة أن هذا التعامل سيعرقل تقديم تلك الجهات خدماتها للمدنيين، وقد ساهمت تلك التخوفات المبالغ فيها بتحجيم نفوذ الحكومة المؤقتة، وسمح لهيئة تحرير الشام وحكومتها بالتمدد والاستيلاء على مؤسساتها الخدمية، كالجامعات والمطاحن والمدارس وغيرها، مستخدمة نفس الحجة السابقة وهي إدارة المرافق وتوجيه خدماتها للمحتاجين.

ومن جهة أخرى ساهمت الفصائل العسكرية من طرفها بإضعاف موقف الحكومة، حيث كانت الفصائل تسعى للمحافظة على وجودها معتبرة أن وجودها العسكري فقط هو استمرارية للثورة ومتغافلة عن الدور المدني، فتعاملت هذه الفصائل مع أعضاء الحكومة بحالة من الاستخفاف وغياب الثقة، والتشكيك في الولاء للثورة والثبات على مبادئها، فعلى سبيل المثال رفضت معظم الفصائل العسكرية مبادرات الحكومة لوضع خطة تفاوض موحدة قبيل الذهاب إلى مفاوضات أستانة، ووقعت اتفاقيات خفض التصعيد منفردة، والتي كانت نتيجتها خسارة معظم المناطق المحررة.

وأشار المسؤول إلى أن عدداً من الجهات الخارجية عملت على إضعاف عمل الحكومة المؤقتة وسلها كل الملفات التي كانت تعمل عليها والتي تدعم الاستقرار وتسهل إقامة البيئة الامنة، وذلك من خلال قطع الدعم والتمويل أو من خلال إسناد سلطات الحكومة المؤقتة الإدارية إلى جهات أخرى لا تملك المؤهلات اللازمة لإدارة مصالح السوريين في المناطق المحررة ولا تدرك أولوياتهم.

## ثانياً: العوامل التي سهلت تمدد هيئة تحرير الشام في محافظة ادلب:

في إجابتهم على سؤال عن: العوامل التي ساعدت هيئة تحرير الشام على بسط نفوذهم على معظم مناطق إدلب وما حولها، قدم المشاركون عدة تفسيرات لذلك، يمكن تصنيفها وفق ما يلي:

### 1- تقاعس بعض الفصائل عن القتال وفشل قدرتها على الحشد:

أشارت بعض المداخلات إلى أن استجابة الفصائل في ادلب لصد العدوان الذي شنته هيئة تحرير الشام على الجبهة الوطنية للتحرير في مطلع عام 2019، لم يكن على المستوى المطلوب، الأمر الذي أضعف موقف الجبهة الوطنية للتحرير.

حيث أشار باحث في الشأن السوري إلى أن تمدد هيئة تحرير الشام واستيلائها على مناطق نفوذ الفصائل السورية، لا يعود لتقاعس الجيش الوطني في إرسال إمدادات وتعزيزات عسكرية خلال المعارك فحسب، بل يعود أيضا إلى ضعف بنية الجبهة الوطنية للتحرير وتشتت قراراها وعدم قدرتها على حشد عناصرها.

فيما اعتبر عضو مكتب سياسي لأحد الفصائل، أنه من غير المنصف لوم الجيش الوطني واتهامه بالتخاذل رغم قيام بعض فيالقه بإرسال مؤازرات تأخر وصول بعضها نتيجة الحصار والاستهداف، والتغاضي عن تقاعس الجبهة الوطنية للتحرير، والتي تضم ما لا يقل عن 25 ألف عنصر، عن تقديم المؤازرات الحقيقية لعناصرها ومكوناتها المستهدفة بالعدوان، مع وجود ميثاق دفاع مشترك مكتوب بين الفصائل المكونة لها، والذي بقي حبراً على ورق.

بينما أشار قيادي آخر لأحد الفصائل أن غياب الثقة بين الفصائل ساهم في إضعاف دورها في المعركة؛ فقد كان كل فصيل ينتظر انغماس الفصائل الأخرى بالقتال، بحيث يتأكد بأنها معركة مفصلية لا عودة منها حتى يتقدم ويشارك بكل ثقله، الأمر الذي أعطى هامشاً كبيراً لهيئة تحرير الشام في التحرك وضرب المناطق والفصائل؛ فلم يكن قرار المشاركة في المعارك واضحاً بل حكمته تخوفات أضعفت القدرة على الحشد، بالإضافة إلى وجود رغبة في تصفية حسابات شخصية من قبل فصائل معينة ضد فصائل أخرى تشارك في المعركة، مع الإشارة إلى أن هيئة تحرير الشام استطاعت استقطاب جميع المقاتلين التابعين لها أو القريبين منها فكرياً ممن قدموا في قافلات التهجير من درعا والغوطة وريف حمص، وهو أمر قصرت فيه الفصائل ولم تنتبه له.

### 2- تغير العوامل التي أدت للصمود في المواجهة العسكرية السابقة:

وحول الأسباب التي مكنت فصيل نور الدين زنكي من الثبات في المعركة الأولى وتسببت في هزيمته في المواجهة الثانية، أشار قيادي في أحد الفصائل إلى عدد من المتغيرات التي طرأت على الواقع أدت إلى تغير النتائج، ففي المعركة الاولى كان فصيل نور الدين الزنكي يقاتل في مناطقه وهي مناطق حصينة، بالتعاون مع مؤازرات عسكرية أرسلتها كل من حركة أحرار الشام وصقور الشام والتي حاولت فتح معارك على جبهات أخرى (جبل الزاوية وأريحا ودارة عزة)، الأمر الذي مكنه من الصمود لمدة 70 يوماً، أما في القتال الأخير فقد بنيت المعركة على أنها معركة بين هيئة تحرير الشام و بين الجبهة الوطنية للتحرير ، ورسمت خطة المعركة على أساس

مشاركة جميع مناطق فصائل الجبهة الوطنية للتحرير، وخاصة مناطق الوسط كبلدات "حزانو، كلي، بنش، تفتناز" الاستراتيجية والتي تصل مناطق انتشار فصيل نور الدين الزنكي بجبل الزاوية، إلا أن الفصائل التي أبدت استعدادها للمشاركة في تلك المنطقة لم تكن جادة ، بل قامت بالتسويف والتأجيل، وتأخرت في إعلان رغبتها الحقيقية بتجنب القتال حتى وقت لم يعد معه متاحاً تغيير خطة المعركة .

بينما رأى قيادي آخر في أحد الفصائل أن الانهيار السريع لفصيل نور الدين زنكي يوحي بأن المعركة التي جرت لم تكن قراراً سورياً خالصاً، وإنما كانت نتيجة اتفاقيات وتفاهمات دولية لإبعاده عن المشهد العسكري.

### 3- ضعف الاستعداد النفسي والفكري عند مقاتلي الفصائل:

اعتبر أحد الناشطين السياسيين أن الفصائل لم تهتم بمسألة التهيئة النفسية لعناصرها لمواجهة هيئة تحرير الشام، بل زجت بهم دون أي إعداد في مواجهة مقاتلين كانوا معهم في الخنادق نفسها في معارك سابقة، وكان يشار إليهم كـ"إخوة في الله" و"شركاء في الدماء"، في حين برعت هيئة تحرير الشام في هذا السياق حيث كانت تقوم بأدلجة عناصرها منذ البداية على فكرة أن عناصر الجيش الحر هم "صحوات" وأن التحالف المرحلي معهم يندرج في إطار المصلحة، بينما يقتضي "الحكم الشرعي" بقتالهم حينما تهيأ الظروف.

كما ساهم الترويج لفكرة ارتباط قيادات هيئة تحرير الشام بعناصر استخباراتية عالمية، بهزيمة نفسية عند بعض العناصر في الطرف المقابل، لأن هذه الفكرة أعطت لقيادات الهيئة حجماً أكبر من حقيقتهم وأوحت بشكل غير مباشر بأنه لا يمكن التصدي لمشروعهم نظراً لمن يقف وراءهم ويدعمهم.

### 4- ضعف التأييد الاجتماعي لفكرة قتال هيئة تحرير الشام:

اعتبر أحد قادة الفصائل أن المواجهات العسكرية التي خاضتها فصائل الثورة مع عناصر داعش تختلف عن تلك التي خاضتها مع هيئة تحرير الشام، فعلى الرغم من كون مقاتلي داعش أشد صلابة وأكثر شراسة من مقاتلي هيئة تحرير الشام، إلا أن الفصائل في معاركها مع داعش أو حتى مليشيات PYD استطاعت الوصول الى حالة حاسمة من المفاصلة الفكرية والاجتماعية، وخاضت معارك لا رجعة فيها ولا تهاون، وكانت البيئة الاجتماعية والفكرية لمقاتلي الفصائل قد نضجت قناعتها حول وجوب قتالهم، فكان شهيد المعارك ضد داعش أو ضد مليشيات PYD يزف كالأبطال في قريته، بينما يدفن الشهيد في المعارك ضد هيئة تحرير الشام بصمت.

وأشار القيادي إلى أن أغلب المواجهات العسكرية السابقة مع هيئة تحرير الشام لم تكن حاسمة، وإنما كانت تستمر لفترة زمنية معينة ثم تنتهي بالصلح وإطلاق سراح الأسرى، وبالتالي لم تظهر الفصائل جدية وموقفاً حاسماً في القتال، مع الإشارة إلى أن الحاضنة الاجتماعية لم تكن ناضجة لقبول فكرة قتال هيئة تحرير الشام بما يكفي، فقد كان هناك العديد من الأصوات التي شككت في صوابية هذا القتال، وخاصة مع وجود العديد من أبناء المنطقة في صفوف هيئة تحرير الشام، الأمر الذي كان عاملاً بارزاً أثر على نفسية مقاتلي الفصائل.

## 5- تفوق الخطاب العقائدي على الخطاب السياسي:

ورأى أحد الناشطين السياسيين أن هيئة تحرير الشام استخدمت خطاباً "جهادياً" عقائدياً واضحاً، ففي الوقت الذي كان فيه بعض مروجي هيئة تحرير الشام يقف أمام جثث مخالفيهم ويحدث أتباعه عن ضرورة الاستمرار في "الجهاد" حتى تحقيق النصر أو الشهادة بنبرة حماسية، كانت بعض فصائل الثورة تحدث عناصرها عن الدولة المدنية والديمقراطية، بخطاب يحمل صبغة سياسية لم يكن صالحاً لمخاطبة عناصر تستعد لمعارك دموية حاسمة.

وأشار الناشط السياسي إلى أن نمط الخطاب العقائدي لطالما استخدم في المعارك الدموية على مر العصور حتى من قبل جهات علمانية، فعلى سبيل المثال أصدر جوزيف ستالين قراراً بتخفيف الضغط على دور العبادة خلال الحرب العالمية، عندما لاحظ أن الجنود الذين كانوا يؤدون الصلاة في الكنائس أو المساجد – سواء من المسلمين او النصارى - كان أداؤهم أفضل في المعارك، وهو الأمر الذي لجأت إليه روسيا عندما عمّد القساوسة الأرثوذوكس طائراتها الذاهبة للقتال في سورية، ولجأ إليه مراجع قم أيضاً عندما وعدوا مقاتليهم في سوريا بمفاتيح الجنة وجوازات سفر إليها، وكذلك ربط حزب الله عناصره بفكرة حماية المراقد المقدسة في محاولة لربط القتال بهدف عقائدي أكبر.

## 6- الأداء الإعلامي: الغلبة لماكينة إعلام هيئة تحرير الشام

اعتبر أحد قادة الفصائل أن من أهم أسباب نجاح هيئة تحرير الشام، امتلاكها لماكينة إعلامية قوية ومنضبطة، استعملت نفس السياسة الإعلامية لنظام الأسد خلال المعارك، فأعلنت عن سقوط مناطق وسيطرتها عليها في وقت كان المعارك فيها في بدايتها ولم تحسم لصالح أي طرف، وهو ما أدى إلى إضعاف الروح المعنوية بشكل عام.

واعتبر هذا القيادي أن إعلام الثورة أخذ على عاتقه مهمة إسقاط الرموز والقيادات ولم يهتم لإسقاط أعداء الثورة بالقدر ذاته، فعندما خاض جيش الإسلام مواجهة مع هيئة تحرير الشام تعرض لهجوم إعلامي شرس، رغم أن تلك المعركة كانت لصالح الثورة، ولا زالت الماكينة الإعلامية الثورية تكرر نفس الهجوم على الشخصيات المعروفة وتحاصرها بدل أن تدعمها، وخاصة تلك الجهات الإعلامية المدعومة من دول لها أجندات معينة في سوريا.

## 7- البراغماتية السياسية لهيئة تحرير الشام:

ومن جهته اعتبر أحد أعضاء وفد أستانة أن تمدد هيئة تحرير الشام لم يكن نتيجة عداء مع الفصائل أو رغبة في السيطرة، بقدر ما كان رغبة في الدخول كشريك سياسي مؤثر، فقد استطاعت هيئة تحرير الشام- حسب رأيه- قراءة تفاصيل اتفاق "سوتشي" الروسي التركي بدقة وفهم تفاصيله، وأدركت أهمية الطرق الدولية في هذا الاتفاق، فعملت على الاستحواذ عليها وبسط نفوذها، في خطوة استباقية وجهت فيها رسالة واضحة للمجتمع الدولي بأنها مستعدة لإعادة فتح الطرق الدولية شرط أن تصبح طرفاً أساسياً في المفاوضات، ويعترف به الجميع.

ومن جهة أخرى فهم "الجولاني" زعيم هيئة تحرير الشام، أن نظام الاسد لن يستطع الدخول عسكرياً إلى ادلب في ظل الاتفاق الموقع، حيث سعى الأخير إلى نشر خلاياه النائمة من أجل الترويج للمصالحات معه، فقام الجولاني بضربة استباقية وحاسمة، وشن عملية أمنية انتهت بإلقاء القبض على 70 شخصية من مروجي المصالحات، ليقطع الطريق على تكرار هذا السيناريو في ادلب، ويظهر للجميع كأنه صاحب القرار الوحيد في المنطقة المتحكم بزمام الأمور.

### 8- ضعف الصف الداخلي لحاضنة الثورة:

أشارت بعض الآراء إلى أن فصائل الثورة لم تستطع الحفاظ على حاضنتها الشعبية، حيث ساهمت تجاوزات الفصائل وتعدياتهم على المدنيين في إضعاف المقاومة الشعبية لوجود هيئة تحرير الشام، ودفعهم لقبول دخولها كحل قد يخلصهم من حالة الظلم التي تسببت بها الفصائل والتي تزايدت في الآونة الاخيرة.

ورأى أحد الناشطين السياسيين أن من أهم الأسباب التي مكنت هيئة تحرير الشام من التمدد في المناطق المحررة هو امتلاكها مشروعاً واضحاً منذ اللحظة الأولى التي قدمت فيها الى سوريا[7]، بالإضافة إلى وجود قيادات لديها خبرة سابقة خلال وجودها السابق في العراق وأفغانستان، مكنتها من التعاطي مع الناس ونظم الكيانات والمؤسسات، وتجنب الاستهدافات الأمنية.

بينما اعتبر أحد أعضاء المجلس الإسلامي السوري أن غياب استقلالية القرار السوري على صعيد مؤسسات المعارضة السياسية كهيئة التفاوض والائتلاف وعلى صعيد الحكومة السورية، ساهم في زيادة حالة اللوم والتشتت، وحوّل صورة السوريين – مدنيين كانوا أم عسكريين -من "ثوار" إلى "مرتزقة" عندما اشترطوا وجود الدعم قبل القيام بأي عمل.

كما أشار إلى أن ظروف التهجير والنزوح الأخيرة ساهمت في ظهور مشاكل اجتماعية جديدة ومعقدة، حيث أعادت عمليات التهجير القسري تركيب المجتمع السوري في المناطق المحررة على أساس طبقي ومناطقي متفاوت في الحقوق، وبدأت حالات التميز تظهر بين ابن المنطقة والمهجر إليها، وبين الكردي والعربي والتركماني، وتمايزت طبقات عن أخرى بشكل ينذر بانفجار قريب، وهو ما يسهل من مهمة هيئة تحرير الشام في اختراق المجتمعات في الشمال السوري[8].

## ثالثاً: تداعيات تمدد هيئة تحرير الشام على معظم مناطق إدلب:

أدى تغير موازين القوى على الأرض، وتوسع مناطق نفوذ هيئة تحرير الشام العسكرية والإدارية على حساب فصائل الثورة إلى تداعيات على المستوى الخدمي وعلى المستوى السياسي وعلى المستوى الأمني.

[7] تدول فكرة مشروع هيئة تحرير الشام "جبهة النصرة" حول إنشاء إمارة خاصة بها، بغض النظر عن مآلات ذلك وآثاره الخطيرة على المنطقة والمدنيين، وقد ظهرت بوادر هذا المشروع في نهايات 2014 عندما أعلن الجولاني عن إنشاء هذه الإمارة ليتراجع عنها لاحقاً.
ينظر: الجولاني أمير جبهة النصرة يعلن الإمارة الإسلامية الشامية، برنامج تفاصيل، أورينت نت، 2014/7/12، الرابط: https://bit.ly/2VhseYw.

[8] كنا أشرنا في فقرة سابقة إلى محاولة هيئة تحرير الشام توظيف "المهجرين والنازحين" بما يخدم مشروعها من خلال استقطاب جميع المقاتلين التابعين لها أو القريبين منها فكرياً ممن قدموا في قافلات التهجير من درعا والغوطة وريف حمص.

## 1- تداعيات تمدد هيئة تحرير الشام على المستوى الخدمي:

وضح أحد المعنيين في شؤون الإدارة المدنية أن تمدد هيئة تحرير الشام كان له تداعيات كبيرة على قطاعي التعليم والصحة، فعلى الرغم من تصريحات الاتحاد الاوربي السابقة وإعلانه عن نيته إيقاف الدعم عن هذه القطاعات، إلا أن العديد من الجهات السورية استطاعت إقناع المسؤولين بالتريث قبل اتخاذ هذه الخطوة، وتمكنوا من تأجيلها، إلا أن تغول هيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ على كافة المرافق الإدارية نتج عنه قرار حاسم وفوري بإيقاف الدعم المقدم مما أدى إلى إغلاق عشرات المدارس وحرمان الآلاف من الطلاب من التعليم.

وأشار أيضاً إلى أن المرافق الصحية تأثرت بشكل كبير نتيجة هذا التمدد، فبعد إعلان مديرية الصحة -التي لم تكن أساساً تتبع للحكومة المؤقتة- تحويل العمل الطبي للشكل التطوعي في ادلب، حاول الكثير من الأطباء متابعة عملهم بشكل تطوعي في المناطق التي حرمت من الدعم، وذلك بالانتقال بين عفرين وادلب، إلا أن تمدد هيئة تحرير الشام منع هؤلاء المتطوعين من الكوادر الطبية وصعّب عليهم الوصول نتيجة الحواجز الجديدة التي فرضت بين الطرفين والتي جعلت عملية التنقل أمراً صعباً للغاية.

بالمقابل أكد ناشط حقوقي على ضرورة تحري الدقة عند الحديث عن واقع ادلب بعد تمدد هيئة تحرير الشام، مشيراً إلى أن العملية التعليمية وحتى الصحية لا زالت قائمة في ادلب رغم الصعاب ولا صحة لتوقفها تماماً.

## 2- تداعيات تمدد هيئة تحرير الشام على المستوى السياسي:

اعتبر أحد الباحثين في الشأن السوري أن تمدد هيئة تحرير الشام أحرج تركيا على عكس ما روج له البعض بأنه تم بموافقتها، نظراً لأن هذا التمدد سيمكن روسيا من زيادة الضغط على تركيا لتحصيل تنازلات في ملف ادلب حالياً ومستقبلياً، مقابل سكوت روسيا عن المفاوضات التركية الأمريكية حول مناطق شرق الفرات.

ورأى أحد الناشطين السياسيين أن تركيا تغاضت بشكل مؤقت عن تمدد هيئة تحرير الشام في ادلب، نظراً لكونها على أبواب انتخابات البلديات والتي تعتبر من الاستحقاقات الهامة للأتراك وللحزب الحاكم، وبالتالي لم يكن من أولوياتها الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع فصيل قوي ومؤدلج يمكن أن يخترق العمق التركي ويقلقه بعمليات تفجيرية أو انتحارية، أو يمكن لأي عملية عسكرية أن تؤثر على الاقتصاد التركي الذي يعاني من أزمة كبيرة منذ أكثر من سنة.

بينما رأى باحث آخر في الشأن السوري أن ما قامت به هيئة تحرير الشام من التمدد على حساب بقية الفصائل كان يحمل رسالة واضحة للمجتمع الدولي مفادها، بأنها تنظيم قوي منضبط له قيادة قوية موحدة، وصاحب قرار مركزي، قادر على أن يفرض نفسه كلاعب داخلي لا يمكن استثناؤه من أية تفاهمات دولية، وأنه الأكثر قدرة من باقي الفصائل على إحداث تغيير، وبالفعل استطاعت هيئة تحرير الشام أن توصل هذه الرسالة وخاصة مع عدم وجود ممانعة شعبية جارفة-كالممانعة الشعبية لداعش-، حيث لم تبد الفواعل المحلية أي ردة فعل قوية بل استسلمت للأمر الواقع.

واعتبر الباحث أن هذه الرسالة قد تلقى رد فعل عند المجتمع الدولي رغم تصنيف هيئة تحرير الشام كتنظيم إرهابي، نظراً لكون السياسة الدولية تحكمها المصالح أكثر من الأعراف، فالولايات المتحدة على سبيل المثال تعاملت مع حزب العمال الكردستاني ودعمته رغم كونه مصنفاً على قوائم الإرهاب.

## 3- تداعيات تمدد هيئة تحرير الشام على المستوى الأمني:

تسببت سيطرة هيئة تحرير الشام وذراعها المدني حكومة الإنقاذ بتصاعد التهديدات والتصريحات السياسية التي تشير إلى عدم استقرار وضع المنطقة، وتلوح بقرب عمل عسكري تتبناه روسيا لتخليص المنطقة من الجماعات الإرهابية وفق تعبيرها، الأمر الذي يضع منطقة ادلب أمام عدد من السيناريوهات المحتملة وهي:

**السيناريو الأول: عملية عسكرية قريبة على ادلب:**

توافقت العديد من الآراء على أن الوضع الحالي في ادلب وسيطرة هيئة تحرير الشام عليها عسكرياً وإدارياً أمر غير منطقي وغير مقبول دولياً، ولابد من حسمه عاجلاً أم أجلاً، حيث توقعت تلك الآراء أن هناك معركة قادمة ضد هيئة تحرير الشام تقوم بها فصائل المعارضة السورية أو قوات الأسد المدعومة روسياً أو كليهما معاً وفق توافق روسي تركي.

فقد رأى البعض أن قوات الأسد تتحضر لاجتياح ادلب بدعم روسي، تحت ذريعة محاربة الجماعات الإرهابية، وفق سيناريو يشابه ما حدث في كل من درعا وحمص والغوطة وحلب، وخاصة مع وجود الكثير من الخلايا النائمة التابعة لنظام الأسد والتي بدأت بالترويج للمصالحات وتوهم الناس بأن هناك تفاهمات دولية ستسمح للنظام دخول المنطقة بحماية روسية دون قتال.

ومن جهته اعتبر أحد قادة الفصائل أنه لا يوجد حالياً اتفاق يلزم روسيا أو إيران بعدم اجتياح ادلب، معتبراً أن مصير ادلب يرتبط بنتيجة المفاوضات القائمة بين الدول الضامنة والتي لا تزال ضمن سياق الشد والجذب، حيث تحاول تركيا المحافظة على نفوذها في المنطقة قدر المستطاع، وتحصيل أكبر مكاسب ممكنة، إلا أن تغير المعطيات على الأرض وتمدد هيئة تحرير الشام أفقد تركيا بعض أوراق قوتها، وبالتالي أصبحت احتمالية اندلاع معركة في المنطقة واردة بشكل كبير ،مالم يستجيب الجولاني للضغوط التركية من خلال المفاوضات القائمة حالياً، ويعمل على حل هيئة تحرير الشام بشكل كامل والانخراط تحت الإدارة التركية وهو أمر مستبعد بالنظر إلى أيديولوجية هيئة تحرير الشام وطريقة تفكيرها التي سوقتها طويلاً.

وأشار أحد الباحثين في الشأن السوري، أن التجارب السابقة في مناطق خفض التصعيد تؤكد دور بعض الفواعل المحلية التي كان لها ارتباطات إقليمية، في تسهيل تسليم مناطق خفض التصعيد، وإضعاف موقف بقية الفصائل الدفاعي، كما حدث في درعا على سبيل المثال. وبالنظر إلى واقع منطقة ادلب فإن الفاعل المحلي الوحيد هو هيئة تحرير الشام والتي لا يتوقع منها أن تستسلم دون قتال وذلك ليس لإيمانها بالثورة أو حماية للمدنيين، ولكن بهدف حماية وجودها ومكاسبها، إلا أن تغير الظروف على الأرض قد يؤدي إلى دخول فواعل محلية أخرى كأن تقوم الفصائل بالدفاع عن ادلب إلى جانب هيئة تحرير الشام في حال تعرضت المنطقة لأي هجوم بري، معتبراً أن التحركات الاخيرة لروسيا واستبدالها القوات المرتبطة بإيران بقوات سورية أخرى تابعة

لها في محيط ادلب، ما هي إلا رسـالة للمجتمع الدولي بأن إيران لن تكون طرفاً في أي هجوم لاحق أو أنها تريد أن تنفرد بالضغط والتفاوض على هذه المنطقة.

وبدورها توقعت إحدى الناشطات السياسيات أن فصائل الثورة ستشارك في الدفاع عن ادلب وصد أي هجمة قادمة، فقبل إقرار اتفاق سوتشي استنفر الجميع من مدنيين وعسكريين في عمليات التحضير وتجهيز خطوط الدفاع من أجل الحفاظ على المنطقة والمدنيين الموجودين فيها.

وحول حجم وحدود المعركة المتوقعة اعتبر أحد المسؤولين في الحكومة المؤقتة أن المعركة المتوقعة قد تسفر عن خسارة كاملة لمناطق ادلب أو خسارة جزئية، وكل هذه التوقعات تتعلق بموقف الفصائل من المعركة وموقف الضامن التركي وخياراته الصعبة التي تنحصر بين الذهاب إلى حرب مفتوحة أو التوافق على الرؤية الروسية للمنطقة، بينما رأى أحد قادة الفصائل أن تركيا لن تتخلى عن ادلب بسهولة، نظراً لكونها خطاً دفاعياً أمام مشروع PYD الانفصالي، إلا أنها إن لم تستطع الاحتفاظ بكامل المنطقة، فقد تكتفي بالسيطرة على مسافة 20 كم.

**السيناريو الثاني: مستقبل غامض مرتبط بالتفاهمات السياسية:**

اعتبرت بعض الآراء أن مستقبل منطقة ادلب لا يزال غامضاً رغم التصريحات والتحركات السياسية المتعلقة بهذا الملف، لأن ملف ادلب يرتبط بالعديد من الملفات السياسية والتفاوضية الأخرى، وخصوصاً مع محاولات روسيا استغلال وجود هيئة تحرير الشام وتمددها في ادلب، لتحصيل مكاسب سياسية تفاوضية من تركيا.

ورأى أخرون أن مصير ادلب مرتبط بشكل كبير بما ستؤول اليه المفاوضات الغامضة على منطقة شرق الفرات والتي تضيف تعقيداً للمشهد الحالي نظراً لضبابية الموقف الأمريكي، والصراعات الكبيرة داخل أروقة الإدارة الامريكية والتي انعكست ما بين الانسحاب الفوري أو المؤجل.

بينما اعتبر أحد السياسيين أنه لا يوجد أي ارتباط بين ملف ادلب وملف شرق الفرات، نظراً لكون روسيا تدرك أنه من غير المسموح لها التدخل في منطقة خاضعة للنفوذ الأمريكي، معتبراً أن القرار بعودة سيطرة نظام الأسد إلى المناطق الحدودية لا يزال بيد أمريكا.

ومن جهته رأى أحد الباحثين في الشأن السوري أن منطقة ادلب تعتبر منطقة استراتيجية لتركيا عامة وعفرين خاصة، نظراً لكونها خط الدفاع الأول بالنسبة لمناطق النفوذ التركي ضد تمدد ميليشيات PYD، التي كانت تخطط وفق ما تسرب سابقاً لإقامة كانتون انفصالي يصل إلى عين العرب شرق الفرات، والذي لن يكون منطقياً أو قابلاً للتنفيذ ما لم يصل للبحر المتوسط وإلا سيكون سيناريو مكرر لإقليم كردستان العراق، والذي اضطر لاحقاً للتعاون مع تركيا لتصدير النفط.

بينما اعتبر أحد الناشطين السياسيين أن تلميح روسيا حول "اتفاق أضنة" الذي يلقى اعترافاً دولياً يعني أنه لا يمكن للمنطقة البقاء على شكلها الحالي، وبالتالي سيتعلق مستقبل المنطقة بمدى قدرة الضامن التركي على

الموائمة بين اتفاق أضنة وسوتشي، وخاصة أن الأجندة التركية مزدحمة بين شرق الفرات وكانتون PYD وادلب، وستحاول تركيا المفاضلة بين هذه الملفات في حال ضاقت خياراتها.

ومن جهة أخرى اعتبر أحد الباحثين أن القمة الثلاثية بين روسيا وتركيا وإيران تشير بوضوح إلى أنه لم يتم الاتفاق على مستقبل ادلب، حيث لا يزال هذا الملف ضمن مرحلة التفاوض الأولية بين الطرف الإيراني والروسي من جهة النظام، وبين تركيا من جهة المعارضة، مشيراً إلى أن الفصائل السورية كانت تسعى إلى تقوية وجودها العسكري في الشمال بشكل يرهب العدو ويعزز موقف الحلفاء، إلا أن التطورات الأخيرة واستحواذ هيئة تحرير الشام على المنطقة أفشلت هذا التوجه.

واعتبر أحد الناشطين أن أي هجوم على ادلب لن يتم إلا بموافقة دولية ضمنية من قبل الدول المعنية بالعملية السياسية، وهو أمر إن حدث قريباً فسيشير إلى أن الحل السياسي المرتقب في سوريا سيكون توافقاً سياسياً حول إعادة تأهيل الأسد من جديد.

**السيناريو الثالث: استمرار العمل باتفاق سوتشي:**

أشارت إحدى الناشطات في العمل السياسي إلى أن معظم التصريحات الأمريكية والروسية حول مناطق الشمال السوري لا يمكن البناء عليها نظراً لتناقضاتها الحادة، معتبرة أن ذلك يشير بشكل واضح لعدم وجود توافق دولي حول عملية عسكرية على ادلب حتى الآن، مما يعني أن الوضع سيبقى على ما هو عليه وستبقى سوريا مقسمة ضمن مناطق نفوذ على الواقع ريثما يتم التوصل لحل سياسي.

وأشارت الناشطة إلى أن نظام الأسد يسعى إلى إفشال اتفاق سوتشي، إلا أن الدخول في أي عمل عسكري أو الحديث عن مصير هيئة تحرير الشام يرتبط مباشرة بقرار وتوافق دولي، خاصة أن وجود مليشيات PYD والمليشيات الإيرانية وهيئة تحرير الشام مترابط، وسيتسبب زوال إحداها بزوال البقية وفق تقدير الناشطة.

بينما رأى أحد الناشطين السياسيين أنه من غير المنطقي أن تسمح تركيا باجتياح منطقة ادلب بسهولة، وذلك بالنظر إلى حجم المصالح التركية الروسية المتبادلة كخط الغاز والمفاعل النووي وصفقة صواريخ S400 ومنح تركيا حقوق التصنيع المستقبلية لها، وبالتالي قد تبدو قضية منطقة ادلب أحد التفاصيل الصغيرة ضمن سلة كبيرة من المصالح المشتركة التي سيحرص الطرفان على المحافظة عليها، والتي ستحاول روسيا إرضاء تركيا وخاصة بعد أن باتت منطقة الشمال السوري مرتبطة بالأمن القومي التركي ولم تعد قضية هامشية.

ومن جهته اعتبر أحد السياسيين المشاركين في المفاوضات إلى أن الواقع الحالي ما هو إلا نتيجة تفاهمات تم إقرارها منذ بداية 2017، والتي تركزت حول ثلاث نقاط أساسية، ونقطتين هامشيتين اعتبرتا بمثابة تمهيد للحل السياسي، الأولى تجسدت بالوصول إلى وقف إطلاق النار الكامل في كل مناطق سوريا وتشكيل مناطق نفوذ أمريكية في شمال شرق نهر الفرات، وتركية في درع الفرات وغصن الزيتون وادلب، وروسية في بقية المناطق، بينما تمثلت النقطة الثانية في البدء بمشاريع دعم الاستقرار عن طريق دول النفوذ والتي يمكن اعتبارها مشاريع ما قبل الحل السياسي في سوريا، و بالنظر إلى التفاهمات السابقة واتفاق سوتشي يمكن القول أن ادلب هي منطقة نفوذ تركي متوافق عليها من قبل كافة الأطراف الإقليمية، وأن تلك التفاهمات قائمة

مادامت نقاط المراقبة التركية موجودة في الداخل، وهو ما يدركه النظام بشكل كبير ويحاول التغطية على فشله بالانتقام من المدنيين.

## رابعاً: مستقبل العملية السياسية السورية وأوراق الضغط المتاحة:

اعتبر مسؤول رفيع المستوى في وفد أستانا في مداخلة مجدولة أن اتفاق سوشي حول منطقة ادلب، ما هو إلا المرحلة ما قبل الأخيرة والتي تسبق إعلان وقف إطلاق النار الشامل الذي من المفترض أن يتم في موعد أقصاه منتصف عام 2019 وفقاً للتفاهمات الدولية السابقة، وبالتالي يمكن اعتبار اتفاق سوشي اتفاقاً مديداً، يقضي بألا تعود الأراضي السورية شرق الفرات ولا غربها إلى سيطرة النظام إلا بعد إقرار الحل السياسي النهائي في سوريا والشروع فيه، وهو ما توافقت عليه الدول المعنية بالعملية السياسية ضمن الخطوط العريضة للحل السياسي، والذي قد يقبله نظام الأسد وداعميه وقد يرفضونه.

وبالنظر إلى مناطق النفوذ الحالية، والتي تتوافق مع ما تم الاتفاق عليها، فبقاء ما يقارب 41% من مساحة سوريا والتي تحوي ثلاثة أرباع مصادر الاقتصاد السوري خارج سيطرة النظام، ما هو إلا توجه لزيادة الضغط على نظام الأسد وإجباره على الالتزام بما تم التوافق عليه، ولذلك لن يسمح المجتمع الدولي بما فيه أمريكا للنظام أو لإيران أو حتى لروسيا بتجاوز شرق نهر الفرات، لأن تلك المنطقة مع ادلب تعتبر ضماناً للحل السياسي.

وأشار المسؤول رفيع المستوى المشارك في عمليات المفاوضات إلى أن السياسة الأمريكية التي تبدو مضطربة وغير واضحة، لاتزال تسير في سياق واضح بأنها لن تسمح لقوات الأسد أو إيران بالدخول لمناطق نفوذها في حال الانسحاب، ولذلك فإن المفاوضات الأمريكية التركية تجري على قدم ساق وتحقق تقدماً وإن كان بطيئاً لملء الفراغ الأمريكي في شرق الفرات بقوات حليفة تمسك زمام المنطقة وفق شروط متفق عليها مسبقاً، وليس من مصلحة تركيا التنازل عن محافظة ادلب التابعة لنفوذها بعد كل ما قامت به، فسقوط ادلب بيد قوات الأسد سوف يؤدي لاحقاً إلى سقوط مناطق غصن الزيتون ودرع الفرات ومن ثم شرق الفرات، وهو أمر لن تسمح به الدول الراعية للعملية السياسية.

ومن جهة أخرى اعتبر السياسي التوجهات التي يحاول الضامنون الدفع باتجاهها مكملة لما تم الاتفاق عليه، مشيراً إلى أن المجتمع الدولي وجد أن أهم ركيزتين قام عليهما حكم آل الاسد، هي مواد في الدستور تعطي الرئيس صلاحيات "شبه إلهية"، وتغول السلطة الأمنية على كافة السلطات تشريعية الأخرى، وبالتالي توجهت تلك الدول إلى دعم المساعي لتقليص تلك الصلاحيات عن طريق دعم مسار اللجنة الدستورية، وإزالة السلطة الأمنية عن رقاب الناس من خلال البيئة "الآمنة والمحايدة"، التي تتضمن إجراءات شفافية ومساءلة، وصولاً إلى انتخابات بإشراف أممي.

وقد ناقش الحضور الأفكار المطروحة أعلاه من قبل المسؤول السياسي رفيع المستوى في وفد أستانا، من خلال الردود التالية:

## 1- بين اللجنة الدستورية والانتقال السياسي:

أشار ت إحدى السياسيات المشاركات في مسارات التفاوض أن هناك سوء فهم عند الكثير من جهات المعارضة السورية لمفهوم الانتقال السياسي الذي نصت عليه القرارات الأممية، حيث أوضحت أن بيان جنيف وما تبعه من قرارات نصت على هيئة حكم انتقالية يشارك فيها الطرفان؛ أي المعارضة والنظام، ثم أتى قرار مجلس الأمن 2015/2254 ليمثل انقلاباً على فكرة هيئة الحكم الانتقالي، عندما أشار إلى أن عملية الانتقال السياسي ستتم بسبل "منها" هيئة الحكم الانتقالي، وهي الكلمة التي يغفل عنها الكثيرون والتي تغير الفهم حول آلية هذا الانتقال، وتجعل هيئة الحكم الانتقالية أحد الحلول غير الملزمة، وبذلك يفقد تصور الانتقال السياسي الشائع التراتبية التي يتحجج بها الكثير من السياسيين.

واعتبرت السياسية أن المعارضة السورية لم تعرف كيف تستغل سلة الارهاب التي طرحها ديمستورا ضمن سلاله الأربعة، والتي كان من المفترض أن تناقش وضع الأجهزة الأمنية والمعتقلين، وتمسكت بتعنت بفكرة هيئة الحكم الانتقالي رغم أنها لا تحقق أهداف الثورة.

وتابعت أن القبول بهيئة الحكم الانتقالية يعني ضمنياً القبول بمشاركة النظام الحالي بالحكم وفقاً لما نص عليه بيان جنيف1، والذي أوضح بشكل جلي أنها ستكون بالتوافق بين الطرفين.

وأشارت إلى أن جميع التساؤلات المطروحة حول اللجنة الدستورية وتخوفات المعارضة منطقية ومشروعة، إلا أن ملف اللجنة الدستورية هو الملف السياسي الوحيد المطروح حالياً على الطاولة، وأن احتمالية نجاحه وفشله متساوية، إلا أن مشاركة المعارضة السورية في هذا الملف سيجعلها قادرة على عرقلته في حال قدم طرحاً غير مقبول، معتبرة أن اللجنة الدستورية ماهي إلا عملية لعب على الوقت، ريثما يتم إنضاج الحل السياسي، ومن مصلحة السوريين الاستفادة من أي فرصة لتحقيق مكاسب مهما كانت بسيطة.

وأكدت أن الجلوس على طاولة المفاوضات لا يعني بالضرورة الموافقة على ما يطرح عليها، فهناك فرق بين الجلوس على طاولة المفاوضات ورفض ما يطرح عليها، وبين رفض الجلوس أساساً، إلا أن الالتزام بخيار التفاوض والاصرار على الوصول إلى ما فيه مصلحة للثورة هو الفائدة الوحيدة للسوريين حالياً، فمن الضروري وجود فريق يعرض القضية العادلة ويلتزم بتلك الثوابت.

ومن جهته اعتبر أحد الباحثين في الشأن السوري، أن أمام المعارضة السورية فرصة للعب على التناقضات الدولية والتي تؤثر بشكل كبير على العملية السياسية وتحصيل مكاسب إضافية تدعم موقفها التفاوضي، مستدلاً بدور أمريكا في إيقاف كافة الجهود الروسية والعربية لإعادة تأهيل الأسد عربياً، وإجبارها مصر على التصريح بأن عودة سوريا للجامعة العربية مرتبط بتنفيذها للقرارات الدولية.

ومن جهة أخرى رأى أحد الناشطين في الادارة المحلية أن عودة الاهتمام بالملف السوري السياسي بعد أن تم تجميده منذ نهاية 2017، والتغيرات الواضحة في سياسات المجتمع الدولي وحتى الدول العربية ، تشير إلى أن المواقف الدولية باتت أقرب إلى نظام الأسد منها إلى المعارضة، على عكس ما تعتقده المعارضة وتعول عليه من كون اللجنة الدستورية مدخلاً لإحياء العملية السياسية، فمن الواضح أن المجتمع الدولي تراجع عن دعم فكرة

الانتقال السياسي وهيئة الحكم الانتقالية، وتماهى مع السياسة الروسية التي استغلت أحد تفاصيل القرارات الأممية وهو الانتخابات، لتحوله إلى المسار الرئيسي للعملية السياسية.

وفيما يخص فكرة وجود اتفاق دولي على مسألة تجاوز الانتقال السياسي اعتبر أحد الناشطين السياسيين أن التركيز على الرؤية الروسية والدفع باتجاه لجنة دستورية ما هو إلا ما هو إلا خدعة دولية جديدة، وقفز على التراتيبة الواضحة للعملية السياسية السورية التي تم توضيحها بشكل تفصيلي في القرار 2254 وحتى في سلال ديمستورا والتي جعلت مسألة الدستور ومسألة الانتخابات ضمن سياق زمني يبدأ بمنطقة آمنة ومحايدة، ثم ينتقل الى تشكيل هيئة حكم انتقالي يكون الدستور أحد مهامها، مؤكداً على أن المشكلة في سوريا تكمن في أن نظام الأسد لم يحصل على سلطته نتيجة وجود صلاحيات دستورية واسعة، وإنما نتيجة قيامه بتجاوز الدستور وكافة القوانين وتجييرها لصالحه.

واعتبر الناشط السياسي أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتفق على بقاء بشار الأسد لكونه مجرم حرب بحجم هيتلر وموسوليني، إلا أن المجتمع الدولي أجّل فكرة إزاحته ريثما يُتِم الأسد القضاء على الثورة، حيث سيتدخل المجتمع الدولي ويبعده عن المشهد السياسي ويفرض من يراه مناسباً لمصالحه.

ومن جهته افترض أحد الباحثين أنه لو استطاعت اللجنة الدستورية ومن ورائها الدول الداعمة لها الوصول لصياغة دستور جديد، سواء أعطى هذا الدستور الصلاحيات لمجلس الشعب أو لرئيس الوزراء فستظل هذه الصلاحيات شكلية وسيظل النظام القائم المتحكم الأبرز بصناعة القرار، كما اعتبر أن الحديث عن الانتخابات وتضخيم دور البيئة الآمنة ما هو إلا خدعة أخرى، فالأمم المتحدة والجامعة العربية والمجتمع الدولي مجتمعاً لم يستطع الضغط على النظام لإدخال قافلة غذائية للمناطق المحاصرة، فكيف سيكون بمقدورهم تفكيك الأجهزة الأمنية والإشراف على انتخابات نزيهة!.

واعتبر هذا الباحث أن إجراء أي عملية انتخابية في ظل بقاء نظام الأسد مهما كانت نزيهة، فستعني بالضرورة فوز الأسد نظراً لكونه يملك أصوات الموظفين والمؤيدين والكثير من الرماديين، بينما ستضيع أصوات المعارضة بين عشرات المرشحين.

## 2- البيئة الآمنة والمحايدة المفقودة:

رأى أحد أعضاء الحكومة المؤقتة، أنه لا يمكن التعويل على جدية المجتمع الدولي في إقامة البيئة الآمنة وخاصة أنه تراجع عن دعم كل القطاعات التي كان من شأنها تعزيز تلك البيئة، فقد تراجع عن الدعم المقدم لقطاعي الصحة و التعليم، وأوقف مشاريع هامة كمشروع السجل المدني، في حين صرفت مبالغ الدعم على مؤتمرات تدور حول "السلام والجندرة"، بشكل يوحي بأنه لا اهتمام ولا أولوية للمجتمع الدولي لدعم مشاريع تعزز البيئة الآمنة والمؤسسات الداعمة لها.

وأوضح عضو الحكومة المؤقتة أن هذا التوجه الدولي لم يكن جديداً، فقد سعت الحكومة المؤقتة بكل جهدها لإقرار الاستقرار، ولكن تم إفشالها من جهات مختلفة وبحجج شتى، فعلى سبيل المثال وإبان الضربة الكيماوية الأولى على الغوطة الشرقية، شككت مجموعة من السفراء بحقيقة هذا الاستهداف وطبيعته، فقامت الحكومة

المؤقتة بالتنسيق مع أحد الفصائل بإخراج 14 مصاباً وتهريبهم إلى الحدود الأردنية في رحلة لا تخلو من الخطورة ليتم فحصهم والتأكد من حالتهم ومع ذلك، لم تقم تلك الدول بأي خطوة بعد أن تم تزويدها بالدليل، في حين وعندما قامت هيئة تحرير الشام في القلمون بإعتقال مجموعة من الراهبات في صيدنايا، بدأ العديد من السفراء يتهربون من أي دعم متحججين بأن أي دعم للمعارضة وإسقاط نظام الأسد يعني بالضرورة سيطرة جبهة النصرة وانتهاجها مثل تلك السياسات مع الأقليات.

وحول السياسة الامريكية تجاه القضية السورية أشار عضو الحكومة المؤقتة، إلى أن وفداً أمريكياً رفيع المستوى ضم موظفين من وزارة الخارجية وعدد من الباحثين من أهم المراكز البحثية تحاور مع عدد من رموز المعارضة عام 2012، الذين طرحوا العديد من الأسئلة على الوفد لمعرفة الرؤية الأمريكية حول مستقبل الثورة العسكري ومدى دعم الولايات المتحدة لإقامة نظام ديمقراطي في سوريا، إلا أن جميع التساؤلات تم الاعتذار عن الاجابة عنها، حيث اعتبر أن أمريكا تكرر في سوريا سياستها مع العراق، عندما كان بإمكانها تحجيم نظام صدام حسين عام 1991 أو التخلص منه، ولكنها تركته من أجل ضرب البنية الاجتماعية، ثم تدخلت في 2003 بحجج واهية لتفرض رؤيتها وهيمنتها.

## خامساً: اقتراحات وتوصيات:

أثناء الندوة تقدم بعض المشاركين بعدة توصيات لقوى الثورة والمعارضة. ارتأينا أن نخصص لها فقرة مستقلة.

حيث توافق عدد من المشاركين على أهمية إعادة هيكلة المؤسسات الممثلة للثورة وشرعنتها، ابتداءاً من الائتلاف وصولاً إلى هيئة التفاوض، وضمان تمثيل "الداخل" ضمنها بشكل صحيح، وإنتاج حكومة حقيقية ذات شرعية شعبية تمتلك كامل الصلاحيات، يتبع لها جيش وطني منضبط، قادرة على تنظيم عمل مؤسسات المجتمع الوطني، والتجهيز لانتخابات نزيهة تتيح للشعب أن يقول كلمته، الأمر الذي من شأنه تمكين الاستقرار في المناطق المحررة، وتقوية الصف الداخلي للمعارضة السورية، وتعزيز شرعيتها وإعطائها أوراق قوة إضافية تمكنها من الجلوس بقوة على طاولة المفاوضات .

كما اعتبر قيادي في أحد الفصائل أن من أهم أولويات ترتيب البيت الداخلي للثورة، العمل على ضبط الماكينة الإعلامية الثورية وتوحيد إداراتها في جسم واحد، يعمل وفق خطة واضحة يخدم أهداف الثورة ويدعم مؤسساتها وشخوصها، ويهاجم أعداءها.

ومن جهة أخرى شدد عضو المكتب السياسي لأحد الفصائل على ضرورة قيام المعارضة السورية بإعادة قراءة الواقع السياسي وأدوار الدول المعنية بالعملية السياسية السورية، والبحث في الخيارات المطروحة أمام المعارضة، وتشكيل تصور جديد لما يمكن تحقيقه وفقاً للمعطيات والإمكانيات المتاحة.

بينما اعتبر قيادي آخر لأحد الفصائل أن على السوريين عموماً، والنخب الفكرية والسياسية خصوصاً الاستعداد لما تتطلبه مرحلة الحل السياسي وخاصة الانتخابات، وذلك من خلال بناء تصور كامل عن التحديات المتوقعة والعمل على إعادة بناء الإنسان اجتماعياً وسياسياً في الداخل السوري وفي بلاد اللجوء.